المتغير الاقتصادي و دوره في العلاقات الاسترالية الصينية بعد العام ٢٠٢٠

The economic variable and its role in Australian Chinese relations after the year 2020

م.د عمار بهاء الدين شمس الدين

Dr. ammar B. al-deen S. Aldeen , Baghdad university \ college of political science

جامعة بغداد \ كلية العلوم السياسية : ammar.b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م. م . نور عماد تركي

Assistant lecturer . Noor Imad turki\ al nahrain university \ college of political science

جامعة النهرين \ كلية العلوم السياسية : noor.emad@nahrainuniv.edu.iq

هاتف: ٠٧٧٣١١٥٩١٧٨

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٦/٩ تاريخ القبول: ٣٠ /٢٠٢٤/٦

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٣٠

الملخص:

اتفقت الحكومتان الأسترالية والصينية في أبريل ٢٠١٣ على إنشاء هيكل دبلوماسي كشكل جديد للعلاقة بين البلدين ويتكون هذا الهيكل الدبلوماسي من اجتماع سنوي للقادة في البلدين ، والمشاركة في حوارات اقتصادية وأجنبية وإستراتيجية على المستوى الوزاري، وفر هذا الهيكل منصة مهمة لحكومة البلدين لإحراز تقدم في المفاوضات المحيطة باتفاقية التجارة الحرة ، وبناء روابط تجارية واستثمارية أخرى وحل النزاعات

التي قد تنشأ بين البلدين وفي المنطقة بأكملها كذلك. ويعد المتغير الاقتصادي له دور وأهمية وتأثير في العلاقات التي تربط البلدين بشكل واضح .

الكلمات الافتتاحية : أستراليا ، الصين ، علاقات اقتصادية ، استراتيجية ، بحر الصين الجنوبي

Abstract :

The Australian and Chinese governments agreed in April 2013 to establish a diplomatic structure as a new form of relationship between the two countries. this diplomatic structure consists of an annual meeting of the leaders of the two countries, participating in economic, foreign and strategic dialogues at the ministerial level. this structure provided an important platform for the government of the two countries to make progress in the negotiations surrounding the Free Trade Agreement, building other trade and investment ties and resolving disputes that may arise between the two countries and in the entire region as well. The economic variable has an importance and influence role in the relations between the two countries clearly .

Key words: Australia , China , Economic relations , Strategy , South China Sea

المقدمة:

لعب المتغير الاقتصادي دوراً محوريًا في تشكيل ديناميكيات العلاقات الأسترالية الصينية منذ العام ٢٠٢٠. على الرغم من ما مرت به من تفاعلات معقدة بين التجارة والاستثمار وما رافقها من تبعات اقتصادية على العلاقات الثنائية فحسب، بل ساهم أيضًا فيتطور المشهد الاقتصادي الإقليمي والعالمي. شهدت هذه الفترة فرصًا وتحديات على حدٍ سواء، حيث كانت العلاقة بين أستراليا والصين تنتقل ما بين التوترات التجارية وأنماط الاستثمار والسياق الاقتصادي الأوسع. مما جعل فهم دور المتغير الاقتصادي أمر ضروري لفهم الطبيعة المتعددة والمتغيرة الأوجه للعلاقة بين هذين اللاعبين على المسرح العالمي . وإن الطبيعة المتطورة لتفاعلاتها الاقتصادية لها آثار جيو–سياسية أوسع نطاقاً . يمكن للبحث في هذا المجال أن يساعد في كشف التعقيدات ودور الاعتبارات الدبلوماسية والاستراتيجية، وتسليط الضوء على كيفية تداخل العوامل الاقتصادية مع الديناميكيات السياسية التي من الممكن ان تبلور الحلول عبر الدبلوماسية الاقتصادية.

و في ظل الازمة الروسية الاوكرانية و اختلال موازين الامن الغذائي العالمي صعد دور وفعالية سلاسل التوريد العالمية وأنماط التجارة المتغيرة، حيث يمكن أن تساهم دراسة العلاقات الاقتصادية الأسترالية الصينية في فهم أعمق للقوى التي تشكل التجارة الدولية. و نظرًا للتوترات والتحديات التجارية العرضية التي ظهرت بين البلدين في فترات متعددة، يمكن للبحث أن يوجه الجهود المبذولة لإدارة هذه القضايا والتعامل معها، وتسهيل تطوير علاقات اقتصادية مستدامة ومتبادلة المنفعة بين أستراليا والصين تجعل سيناريو التعاون يلوح في الافق.

أهمية البحث:

ان البحث حول العلاقات الاقتصادية الأسترالية الصينية ذو أهمية كبيرة لعدة أسباب جوهرية هي.

تعد الصين أكبر شريك تجاري لأستراليا، مما يجعل العلاقات الاقتصادية بين هاتين الدولتين نقطة جوهرية بالنسبة للرفاهية الاقتصادية لكلا البلدين. وإن فهم ديناميكيات تجارتهم واستثماراتهم وتبعياتهم الاقتصادية ذات صلة جوهرية على التوازنات الدولية بين الاقطاب الكبرى.

الاشكالية:

تنطلق اشكالية البحث من تساؤل جوهري مفاده هل للمتغير الاقتصادي دوراً كبيراً ومؤثرا في تحديد العلاقة بين الصين الصاعدة اقتصادياً بقوة واستراليا .

- ما مدى فعالية الاستراتيجيات المستخدمة من كلا البلدين لإدارة علاقتهما الاقتصادية وسط التحديات المحتملة؟
- ما دور الشراكات الإقليمية، وتعديل السياسات في سياق التجارة والاستثمار بين البلدين؟
- كيف اثرت التوترات الجيوسياسية في أنماط التجارة ومدى التعقيد للاستجابة للظروف الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية المتغيرة.
- "كيف شكلت الفرص المترتبة من التبعيات الاقتصادية المتطورة وديناميكيات التجارة بين أستراليا والصين المشهد الدبلوماسي وأثرت على عملية صنع القرار الاستراتيجي بعد عام ٢٠٢٠؟

ومن خلال معالجة هذه الإشكاليات، يمكن للدراسة أن تقدم فهماً شاملاً لكيفية استمرار الاعتبارات الاقتصادية في تشكيل العلاقات الأسترالية الصينية، والتأثير على كل من القرارات والمسارات الاستراتيجية في مختلف المديات

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الترابط الاقتصادي المتمثل بـ(المتغير المستقل) المتطور والمتذبذب باستمرار يلعب دوراً معقداً ومزدوجاُ في بلورة شكل العلاقات الاسترالية الصينية (المتغير المستقل) ما بين الفرص عبر التعاون والدبلوماسية تارة، وما بين التحديات بسب التفاعلات الدولية الجيو-سياسية والضغوطات الخارجية تارة اخرى ، وان مدى نجاح فعالية كلا البلدين في إدارة المتغير الاقتصادي يتم عبر التوازن ما بين النمو الاقتصادي والاعتبارات الاستراتيجية، مع مراعاة التحولات في موازين القوى العالمية في الاقتصاد والجغرافيا السياسية.

المبحث الأول

دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الاسترالية الصينية

مثّل الطابع التعاوني والثقة السياسية المتبادلة طيلة ما يقرب من خمسين عاماً السمة المميزة للعلاقات بين البلدين، بمختلف أبعادها ومجالاتها سواء في الإطار الثنائي أو الجماعي متعدد الأطراف، واستفادت أستراليا بدرجة كبيرة من التنمية الصينية،إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لها. لكن هذه العلاقات بدأت وتحديدا منذ عام ٢٠١٨، تشهد توترا متناميا غير مسبوق، وصل لدرجة تلويح وسائل إعلام

رسمية صينية ومسؤولين أستراليين بالحرب، نتيجة العديد من العوامل والاعتبارات، وتنوعت ملامح هذا التوتر ومؤشراته، وكان له تداعياته الاقتصادية على الجانب الأسترالي، ولعبت العلاقات بين الولايات المتحدة وأستراليا دورا كبيرا في تأجيجه.

المطلب الأول

العلاقات الاسترالية الصينية

تقوم العلاقة الثنائية بين أستراليا والصين على تكامل اقتصادي وتجاري قوي وروابط مجتمعية وثقافية طويلة الأمد وكانت هذه الركيزة الأساسية للعلاقات منذ نشأتها عام ١٩٧٢ [١].

في عام ٢٠١٤ ، وافق رئيس الوزراء الأسترالي والرئيس الصيني على وصف العلاقة بأنها "شراكة استراتيجية شاملة". ولكن في السنوات الأخيرة لاسيما منذ عام ٢٠٢٠، أصبحت العلاقات تشهد حالة من التوتر ومع ذلك ، ظلت الحكومة الأسترالية ملتزمة بعلاقة متبادلة المنفعة والاحترام مع الصين، تمكنت من خلالها متابعة مصالحها المشتركة، مع الحفاظ على اتساقها مع مصالحها السيادية الوطنية، ويعترف الجانبان بأن أستراليا والصين لهما تاريخ ومجتمعات وأنظمة سياسية مختلفة ، فضلا عن اختلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا المهمة. ولكن هذا لا يمنع ان تلتزم أستراليا بسياسة الصين الواحدة ، مما يعني أنها لا تعترف بتايوان كدولة، كما تحافظ أستراليا على اتصالات غير رسمية مع تايوان لتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية والثقافية، ولكن تتعمد أستراليا إثارة مجموعة واسعة من القضايا خاصة حقوق الإنسان مع الصين بما في ذلك حرية التعبير وحرية الدين ومعاملة السجناء السياسيين

والأقليات العرقية (بما في ذلك الانتهاكات في شينجيانغ والتبت) والتعذيب وعقوبة الإعدام وحقوق الممارسين القانونيين ونشطاء الحقوق المدنية. وحيثما كان ذلك مناسبا ، فإنها تعرب أيضا عن شواغلها في المحافل المتعددة الأطراف مثل مجلس حقوق الإنسان[٢].

ألغت أستراليا إلى حد كبير المساعدات الثنائية للصين وذلك لتزايد التوترات في منطقة بحر الصين الجنوبي منذ العام ٢٠١٨ وتزايدت حدة التوتر في العام ٢٠٢٠ ، مما أثر سلبا على العلاقة بين البلدين، وتم إيقاف العمل بالعديد من مذكرات التفاهم والتعاون التي سهلت سابقا تحقيق أهداف التنمية المشتركة بشأن القضايا ذات الأهمية الإقليمية أو العالمية[٣].

جدير بالذكر ان البعثة الدبلوماسية الأسترالية في الصين تضم السفارة في بكين والقنصليات في شنغهاي وقوانغتشو وتشنغدو وشنيانغ وهونغ كونغ، هناك أيضا ثمانية مكاتب أوستريد في جميع أنحاء الصين ، وتساعد الشركات الأسترالية في الصين على دخول الأسواق والترويج لأستراليا كوجهة للاستثمار والسياحة والتعليم، ويتم تمثيل معظم حكومات الولايات الأسترالية في المراكز التجارية الرائدة في الصين. كما تشترك أستراليا والصين في حوالي ١٠٠ علاقة تجارية–اقتصادية–استثمارية بين الدولة/ المقاطعة الشقيقة والمدينة الشقيقة. وتم تفسير التغييرات اللاحقة التي أجرتها الصين على سياساتها التجارية على أنها انتقام سياسي وإكراه اقتصادي ضد أستراليا. وبدأت الصين في تخفيف سياساتها التجارية تجاه أستراليا في أواخر ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ ، مما أدى إلى ذوبان الجليد في العلاقات.[٤]

المطلب الثاني

الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية الاسترالية –الصينية

تعتمد العلاقة بين البلدين على التجارة والاستثمار بشكل كبير، إذ إن الصين هي أكبر شريك تجاري ثنائي الاتجاه لأستراليا في مجال السلع والخدمات، حيث تمثل ما يقرب من ثلث تجارتها مع العالم بتقدير ٣٢.٢٪ ، نمت التجارة الثنائية مع الصين بنسبة ٦.٣ % في ٢٠٢٠–٢٠٢١ ، بإجمالي ٢٦٧ مليار دولار وانخفضت التجارة العالمية ثنائية الاتجاه في أستراليا بنسبة ٥.٠٪ خلال هذه المدة، وبلغ إجمالي صادرات السلع والخدمات إلى الصين ١٧٨ مليار دولار في المدة نفسها، بزيادة ٦.٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٩–٢٠٢٠، تعكس هذه الزيادة إلى حد كبير زيادة في صادرات السلع بزيادة ١٠.٨ % لعامي ٢٠٢٠–٢٠٢١ على الرغم من سلسلة من التدابير التقييدية التجارية المتبعة من قبل الصين، وانخفضت صادرات الخدمات بنسبة ٣.١٦ % في نفس الفترة نتيجة لجائحة كوفيد–١٩. (٥)

ويمكن الإشارة إلى ابرز تلك الاتفاقيات وهي كما يلي :

١- الاتفاقية التجارية الحرة: دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وأستراليا حيز التنفيذ في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥، تشافتا هي اتفاقية تاريخية تقدم فوائد هائلة لأستراليا, وتعزز مركزها التنافسي في السوق الصينية, تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما استفادت الشركات من التعريفات المنخفضة بموجب الاتفاقية، مع معدل استخدام يزيد عن ٩٠٪ في كلا الاتجاهين. (٦)

٢- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة : دخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٢٢، وباعتبارها أكبر اتفاقية تجارية في العالم، فإنها تعتبر خطوة كبيرة تصب في

صالح التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعددية الأطراف والتجارة الحرة، فاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي وقعتها ١٥ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٠، تغطي سوقا يضم ٢.٢ مليار نسمة، أو ما يقرب من ٣٠ % من سكان العالم، بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ ٢٦.٢ تريليون دولار أمريكي أو حوالي ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[٧]

٣- تستمر أوجه التكامل الاقتصادي القوية في دعم تجارتها ذات المنفعة المتبادلة وتستمر الشركات الأسترالية في دخول السوق الصينية بنجاح. ومع ذلك—كما هو الحال مع جميع الأنشطة التجارية عبر الحدود-هناك مخاطر. طورت مجموعة من الموارد لمساعدة الشركات الأسترالية في التنقل في هذا السوق، بما في ذلك ملف السوق الصيني والمشورة بشأن ممارسة الأعمال التجارية في الصين[٨].

٤- يتم دعم السياحة الصينية إلى أستراليا من خلال وصول المواطنين الصينيين إلى سمارت جيت في أستراليا، والإيداع عبر الإنترنت لتأشيرات الزوار وخدمة إضافية عبر الإنترنت باللغة الصينية المبسطة من خلال مراكز تقديم طلبات التأشيرة الأسترالية والتي تعرف بإسم (أفاكس) في الصين. وتتوفر خدمات المسار السريع للتأشيرة (المعالجة ذات الأولوية في غضون ٤٨ ساعة) وخيار تأشيرة الزائر لمدة ١٠ سنوات للمتقدمين الصينيين للعمل والسياحة. ويشتري الأستراليون بشكل متزايد منتجات من الصين من خلال مواقع التسوق عبر الإنترنت. هناك مخاطر شراء المنتجات من بائع عبر الإنترنت في الخارج وتوجد صعوبات في الحصول على علاج منها. تقدم لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية معلومات تتعلق بالتسوق عبر الإنترنت.[٩]

٥- توصلت الحكومة الأسترالية إلى اتفاق مع الصين يخلق طريقا نحو حل النزاع حول الصادرات الاسترالية وخاصة الحبوب الأسترالية، منذ عام ٢٠٢٠، ومنعت رسوم الصين البالغة ٨٠.٥٪ على الصادرات الاسترالية إلى تلك السوق، والتي تبلغ قيمتها حوالي ٩١٦ مليون دولار في ٢٠١٨-١٩.١١ أبريل ٢٠٢٣، وفي إطار مراجعة الاستثمار الأجنبي في أستراليا فيمكن وصفه بأنه مفتوح وشفاف وغير تمييزي، إذ إن الاستثمار الصيني في أستراليا هو جزء ذو قيمة عالية من العلاقات الثنائية. الصين هي سادس أكبر مستثمر أجنبي مباشر في أستراليا (٤٦.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١) ، وهو ما يمثل ٤.٤ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. في السنوات الأخيرة، توسع الاستثمار الصيني من التعدين بشكل أساسي إلى قطاعات مثل البنية التحتية والخدمات والزراعة. بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الأسترالي في الصين ٩.١ مليار دولار في عام ٢٠٢١.[١٠]

جدول رقم (١) يوضح العلاقة التجارية الأسترالية الصينية

نوع التبادل التجاري	حجم التبادل التجاري (دولار أمريكي)
التبادل بالسلع والخدمات	٢٧١,٥ مليار دولار منذ العام ٢٠٢٠ (باتجاهين)[١١]
الاستثمار بالأسهم في اتجاهين (الصين وأستراليا)	قدرت الاستثمارات بما يزيد عن ١٦٦,٨ مليار دولار في العام ٢٠٢١ (كلا الاتجاهين) *بذلك الصين هي ثامن أكبر شريك تجاري لأستراليا منذ عام ٢٠٢١ بما يقارب ٩٢ مليار دولار ، بينما قدرت التجارة بالاسهم بالنسبة لاستراليا في الصين بنسبة ٧٤,٨ مليار دولار عام

	٢٠٢٤

Source: Australian Government , department of foreign affairs and trade, China-Australia free trade agreement, commonwealth of Australia, 2023. P1

المبحث الثاني

التحديات والفرص والديناميات في العلاقات الاسترالية الصينية

إن أحدث ملامح ومؤشرات التوتر المتصاعد بين بكين وكانبيرا، تجلى بإعلان الحكومة الفيدرالية الأسترالية على لسان ماريز باين وزيرة خارجيتها، إلغاء الاتفاقات التي أبرمتها ولاية فيكتوريا مع الصين في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، بدعوى تعارضها مع نهج السياسة الخارجية لبلادها،[١٢] وفي تأكيد على رغبة الحكومة الأسترالية في انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى خلق "عالم يبحث عن التوازن لصالح الحرية" على حد قول رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون. وهو القرار الذي اعتبرته بكين بمثابة "استفزاز"، ووصفته بأنه تدخل تعسفي في التعاون والمبادلات الطبيعية، ويشكل مساسا خطرا بالعلاقات الصينية – الأسترالية والثقة المتبادلة بين البلدين، كما أنه يدل على افتقاد الحكومة الأسترالية لأي مصداقية في تحسين العلاقات بين البلدين.

المطلب الاول

التحديات والفرص التي يوفرها التعاون

بعد انقطاع دام ثلاث سنوات ، أستأنفت أستراليا والصين المحادثات الحكومية رفيعة المستوى ، مما مثل تحولا إيجابيا في علاقتهما الثنائية. وسهلت النسخة ٧ من الحوار الرفيع المستوى بين أستراليا والصين، الذي عقد في بكين في ٧ سبتمبر ٢٠٢٣، المناقشات حول التجارة والاستثمار والأمن الإقليمي والتعاون الدولي بين كبار الممثلين من مختلف القطاعات. وشارك في رئاسة الحوار وزير الخارجية الصيني السابق لي تشاو شينغ ووزير التجارة الأسترالي السابق كريغ إيمرسون.[١٣] كما شاركت وزيرة الخارجية الأسترالية السابقة جولي بيشوب، مما يؤكد طبيعتها الحزبية. وعكس استئناف هذا الحوار الرفيع المستوى جهودا أوسع لتعزيز المشاركة الثنائية واستقرار العلاقات بين البلدين، وذلك نتيجة اجتماع بين وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ وعضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي في بكين في ديسمبر الماضي من عام ٢٠٢٢. وذلك بعد أن شهدت توترات عديدة منذ عام ٢٠١٨.[١٤]

وكحل مبدئي للأزمة بين البلدين ولإعادة التجارة والنشاط الاقتصادي بشكل مكثف رفعت الصين تعريفة كمركية بنسبة ٨٠٪ عن بعض الصادرات الاسترالية الى الصين، في خطوة مهمة لحل النزاع التجاري. تم فرض هذه الرسوم الجمركية في مايو ٢٠٢٠ بعد أن اتهمت الصين أستراليا ببيع الحبوب بأقل من تكلفة الإنتاج وتقديم الدعم للمزارعين الأستراليين. أدى ذلك إلى توقف تام في الصادرات الأسترالية إلى الصين[١٥]، مما تسبب في أضرار لكلا الجانبين. واعتبارا من ٥ أغسطس ٢٠٢٣، أزالت الصين رسميا التعريفات، والتي تكونت من تعريفة مكافحة الإغراق بنسبة ٧٣.٦٪ وتعريفة مكافحة الدعم بنسبة ٦.٩٪. واستند القرار إلى تقييم الصين للتغيرات في السوق المحلي للحبوب . ونتيجة لتراجع التعريفات الجمركية في الصين، اختارت أستراليا أيضا وقف نداءها إلى منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة. ويشير هذا التطور إلى خطوة

محتملة نحو تطبيع العلاقات التجارية بين البلدين في قطاع التجارة والاقتصاد ، ومن المتوقع أن يكون له تأثير أوسع على علاقاتهما التجارية الثنائية. ولأن الصين هي أكبر شريك تجاري ثنائي الاتجاه لأستراليا في مجال السلع والخدمات، حيث تمثل ما يقرب من ثلث تجارتها مع العالم (٣٢.٢٪). الا ان التجارة الثنائية نمت مع الصين بنسبة ٦.٣ % في ٢٠٢٠-٢١ ، بإجمالي ٢٦٧ مليار دولار وانخفضت التجارة العالمية ثنائية الاتجاه في أستراليا بنسبة ٥.٠٪ خلال هذه الفترة.[١٦]

وتعد الصين أكبر شريك تجاري لأستراليا، إذ بلغ إجمالي التبادلات الثنائية ٢٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. واستأنفت الصين مؤخرا استيراد الفحم والقطن والنحاس من أستراليا، بعد حظر تجاري طويل غير معلن رسميا.و في الكتاب الأبيض للسياسة الخارجية لعام ٢٠١٩ ، بدأت الحكومة الأسترالية في تحديد وجهة نظرها للصين كقوة اقتصادية. وسلط التقرير الضوء على المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين وضرورة أن توازن أستراليا بين هذا الاحتكاك والترابط الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ والتحديث العسكري للصين[١٧] . وكل ما سبق جاء كخطوات ذات أهمية كبيرة لإعادة العلاقات بين البلدين على أساس اقتصادي على الرغم من التوترات الأمنية المتباينة بين وقت وآخر لكن هذا جاء لإدراك الطرفين بضرورة اعادة التعاون الاقتصادي بينهما لاعتمادهما الكبير عليه وانه لا يمكن الاستغناء عنه . [١٨]

المطلب الثاني

مستقبل العلاقات الاقتصادية الاسترالية الصينية

في أواخر عام ٢٠٢٠ ، أرسلت بكين قائمة من ١٤ شكوى إلى كانبيرا. من بينها: الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في قضايا مختلفة، والإبلاغ غير الودي عن

الصين في وسائل الإعلام الوطنية الأسترالية والتدخل في قضايا هونغ كونغ وتايوان. ومما لا يثير الدهشة، أن العلاقات الأسترالية الصينية استمرت في التدهور من هناك. تظهر استطلاعات الرأي أن الأستراليين لديهم بعض الرؤى الأكثر أهمية تجاه الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وأن اليابان فقط هي التي تنظر إلى العلاقة مع الصين بشكل غير ودي نوعا ما . ووفقا لمعهد لوي ، وهو مركز أبحاث مقره أستراليا ، في عام ٢٠٢١ ، رأى المزيد من الأستراليين أن الصين تشكل تهديدا أمنيا أكثر من كونها شريكا اقتصاديا. في استطلاع منفصل ، يرى ٧٥ في المائة من هؤلاء الآن أن الصين تشكل تهديدا عسكريا ، مقارنة بـ ٣٩ في المائة فقط في عام ٢٠١٦. تشير التقارير الأخيرة إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بكين على أستراليا لم تنجح [١٩]، نظرا لارتفاع طلب الصين على بعض المنتجات الأسترالية. اضطرت بكين للعيش مع أستراليا التي تزداد أهمية ولكنها أيضا شريك تجاري مهم.وفقا لما تقدم يمكن التوصل الى رؤية مستقبلية كما سنوضح أدناه :

السيناريوهات

١. لا تزال الآثار السلبية تجاه الصين مرتفعة في أستراليا ، وما إذا كانت النظرة العامة للصين ستتحسن هو أمر متروك لبكين. لكن من غير المرجح أن تتخذ بكين سياسات خارجية ودبلوماسية أكثر ليونة خلال فترة ولاية الرئيس شي جين بينغ الثالثة غير المسبوقة.
٢. الحكومة الأسترالية لديها المزيد من القواسم المشتركة مع الإدارة الامريكية في حين أن التوجهات الأسترالية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أخذت منعطفا نحو الأسوأ خلال إدارة ترامب ، إلا أنها لا تزال تحالفاً مهماً. الآن بعد أن أصبح هناك قادة سياسيون متشابهون في كانبيرا وواشنطن، قد يكون التعاون

بين أستراليا والولايات المتحدة أكثر سهولة وسلاسة. ولاسيما ان هناك أيضا شعور مشترك في كانبيرا وواشنطن تجاه الصين–الحذرة من النشاط العسكري والاقتصادي لبكين مع البحث أيضا عن مجالات التعاون، مثل الاقتصاد وتغير المناخ.

تمتلك الحكومة الاسترالية بالفعل الكثير من القواسم المشتركة مع الولايات المتحدة الاميركية ، وهي حليف أمني أستراتيجي ذو اولوية كبيرة لها لذا من المتوقع ان تستمر العلاقات بشكل متزن مع الصين كونها شريك اقتصادي كبير لاستراليا وايضا مع الولايات المتحدة كونها شريك وحليف أمني لا تتخلى عنه أستراليا لأنه يؤمن وجودها ونشاطاها في جنوب المحيط الهادئ وكذلك الأمر بالنسبة لامريكا ن وذلك لإن أستراليا تمثل موطئ قدم للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب المحيط الهادئ وجوارها المباشر .

الخاتمة :

من كل ما سبق يمكن استنتاج العديد من الأساسيات التي تحكم علاقة أستراليا مع غيرها من الدول ، إذ أن أستراليا لا تستبعد الصين من المشهد الخاص بها حتى بعد عقود طويلة وليس حتى على حساب حليفها الأمني والعسكري المتمثل بالولايات المتحدة وذلك لان الصين عامل قوي و نافذ لنجاح الاقتصاد الاسترالي واستمراره وحتى نموه وديناميته فأستراليا ما هي الا دولة تضم ٢٦ مليون مواطن وهذا يعني انها بحاجة الى الصين التي تمتلك الكثافة السكانية العالية وهي سوق ذو أهمية اقتصادية لا غنى عنها لكليهما، لذا فإن العديد من الرؤى المستقبلية تستبعد ان تقوم أستراليا بقطع علاقتها بشكل كامل مع الصين مهما حدث بحكم كونها قريبة جغرافيا منها ويسندهما العامل الاقتصادي الذي يوطد علاقة الطرفين و كلاهما يدركان أهمية ذلك[٢٠] .

الهوامش

1 .James Reilly's point is cited in Andrew O'Neil, "Less Geneva, More Jakarta?
Assessing Australia's Asia Pivot," The Asan Forum, Vol. 3, No. 2 (2022) .
2. Australian Government, China Country Brief And Bilateral Relations, Department Of Foreign Affairs And Trade,2023,p 1.
3.Ibid,p3.
4. Australian government, country brief , australia and china economic relations , trade partners, .For further: .
https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3222743/china-australia-trade-whats-state-relations-after-3-years-ups-and-downs
5 .Lowy institute, china and Australia investment, institute of strategic and policy studies ,Australia, Canberra, 2022, p 13
6 . Lowy institute, china and Australia investment, opcit, p 14.
7 . Arabic channel for Chinese international news, the trade partners in the Asian century , for further : https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-EA-EA/HCcdcA/index.html website visit date: 5 sep 2023.
8 . Australian government, department of foreign affairs, Opcit, p 4
9 . Australian government, Australian –china trade treaties ,department of foreign affairs, commonwealth of Australia ,Canberra, 2022,p 30
10 . Ibid ,p 31
11 Australian Government , department of foreign affairs and trade, China-Australia free trade agreement, commonwealth of Australia, 2023. P 3
١٢ . : -كوثر عباس الربيعى ،مروان سالم العلى،مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثرة على المنطقة العربية- الاتحاد الاوروبي أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد ٨٢، ٢٠٢١، ص٢٥١

١٣ .علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي ٢٠١٧-٢٠١٩، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد ٦٠ ، ٢٠٢٠، ص ٢٠

14 . Yi Wu , China-Australia Relations: Opportunities, Challenges, China Briefing , sept 8 2023, For Further : https://www.china-briefing.com/news/china-australia-bilateral-ties-50-years-in-2022-future-prospects/

١٥ . محمد ياس خضر ، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ،العدد ٢٤ ، ٢٠١٩، ص ١٠.

16 . ASPI, China and Australia latest updates, Australian Strategic and policy studies institute, Canberra, Australia, 2023 ,p 3.

١٧. حميد شهاب أحمد و زيد سلمان، تطور القوة والقدرات بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١ديسمبر ٢٠١٨، عدد ٥٦ ، ص ٦٠

١٨ . صباح نعاس شنافة ، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوة العالمية، مجلة العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، عدد ٢٠١٣،٤٦، ص ٢١٥

١٩ . ليث عصام مجيد العبيدي، الرؤية الصينية للتقارب الأمريكي مع تايوان في ادارة الرئيس جو بايدن، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٦٥، ٢٠٢٣، ص ٤٩ .

20 . Rilly Walters, The future of Australia-China relations, Geopolitical Intelligence Services AG, DECEMBER 20, 2022, p4. For further : https://www.gisreportsonline.com/r/australia-china-relations/

قائمة المصادر :

المجلات والدوريات باللغة العربية :

١. حميد شهاب أحمد و زيد سلمان، تطور القوة والقدرات بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١ديسمبر ٢٠١٨، عدد ٥٦

٢. صباح نعاس شنافة ، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوة العالمية، مجلة العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، عدد ٤٦

٣. ليث عصام مجيد العبيدي، الرؤية الصينية للتقارب الأمريكي مع تايوان في ادارة الرئيس جو بايدن، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٦٥، ٢٠٢٣

٤. محمد ياس خضر ، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٩.

٥. كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة واثرة على المنطقة العربية–الاتحاد الاوروبي انموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

٦. علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي ٢٠١٧–٢٠١٩، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، عدد ٦٠

–English books:

1. Australian government, Australian –china trade treaties ,department of foreign affairs, commonwealth of Australia ,Canberra, 2022,
2. Australian Government , department of foreign affairs and trade, China–Australia free trade agreement, commonwealth of Australia, 2023.
3. James Reilly's point is cited in Andrew O'Neil, "Less Geneva, More Jakarta? Assessing Australia's Asia Pivot," The Asan Forum, Vol. 3, No. 2 (2022) revision

–English journals with links :

1 .Abbas Sadoon refat, the role of the united nations in maintaining global security after the ukrainian war, College of political science , al-Nahrain university, journal of Namibian studies, 2023

2. Australian Government, China Country Brief And Bilateral Relations, Department Of Foreign Affairs And Trade,2023

Rilly Walters, The future of Australia-China relations, Geopolitical Intelligence Services AG, DECEMBER 20, 2022,further : https://www.gisreportsonline.com/r/australia-china-relations

3 .Abbas Sadoon Refaat , technology development and its impact on generations of wars in international relations, Al-Nahrain university \ college of political science ,tikrit journal for political science ,2022.

4. Yi Wu , China-Australia Relations: Opportunities, Challenges, China Briefing , sept 8 2023, For Further : https://www.china-briefing.com/news/china-australia-bilateral-ties-50-years-in-2022-future-prospects/

.5. ASPI, China and Australia latest updates, Australian Strategic and policy studies institute, Canberra, Australia, 2023 ,.

6 . Assist prof, Abbas Sadoon Refat And Nadher Sami Abdel Wahid, The position of international law and international organization on wars in international relations , college of political science , Al- Nahrain University , Russian Law Journal , 2023

. .٧ . prof dr. Abbas Sadoon and ahmed majbel farhan, the geopolitical and economic importance of the middle east in the regional perception, Al- Nahrain university , college of political science , social evolution and history journal, 12-5-2023

8. Lowy institute, china and Australia investment, institute of strategic and policy studies ,Australia, Canberra, 2022

Internet references :

1. Arabic channel for Chinese international news, the trade partners in the Asian century , for further : https://arabic.cgtn.com/n/BfJIA-EA-EA/HCcdcA/index.html

2. 20. Australian government, country brief , australia and china economic relations , trade partners, .For further: . https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3222743/china-australia-trade-whats-state-relations-after-3-years-ups-and-downs